النهار ٠٥-٠٥-٢٠٢٠

التراجع المطّرد في الودائع أداة ضغط على ميزان المدفوعات واستخدام الدولار في التعاملات المحلية يهدد التوازن المالي

معن برازي

ظهور سعر الدولار الموازي في سوق الصرافة وانهيار الهدف الرئيسي للمصرف المركزي المتمثل بحماية القوة الشرائية والاستقرار النقدي من التقلبات في أسعار الصرف وموجات التضخم، وخصوصا "التضخم المستورد" الناتج من ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة التي تمثل نحو ٨٠% من الاستهلاك المحلي الإجمالي، سيكون التحدي الرئيسي لإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات الذي سجل في الربع الاول من ٢٠٢٠ عجزاً متراكماً وصل الى مليار و٦٢،١ مليون دولار.

الجدير ذكره انه ما دام ميزان المدفوعات في مسار تصاعدي، فان فجوة النمو بين ودائع العملات الأجنبية والموجودات الخارجية للنظام المصرفي ستظل مضبوطة. الا ان هذا المسار "انكسر" عام ٢٠١٩ وتأكد في ٢٠٢٠. وكانت نسبة الودائع إلى الأصول الخارجية والميزانية المجمعة في نهاية الفصل الأول، انخفضت الى ١،٤٠٧ مليار دولار، وسجلت الودائع ٢٢٣،٣٥٥ ملياراً و٣٨٢،٦ مليون ليرة، اي ١٤٧ ملياراً و٤٢٩،٢٩٥ مليون دولار. فالدولار الأميركي لا يُستخدم فقط للدفع مقابل الواردات، وعليه فإنّ مبلغ ودائع العملات الأجنبية لم يعد يساوي تماماً كمية الموجودات بالعملة الأجنبية. اما التحدي الأهم فهو ان هناك عاملين آخرين سيتابعان لعب دور في توسيع الفجوة بين الودائع والأصول الأجنبية هما: التحويل المستمر من الليرة اللبنانية إلى الدولار الأميركي ومنح المصارف تسليفات بالدولار من شأنها أن تزيد كمية النقد، فضلاً عن استخدام الدولار كأداة للدفع والتسوية للتعاملات المحلية.

وتؤكد الأرقام الرسمية للفصل الأول المسار "الدرامي" وهو ليس بجديد، فقد انخفضت نسبة الودائع إلى الأصول الخارجية من ١،٧ عام ١٩٩٧ إلى ٢،٠ في نهاية ٢٠١١. منذ ذلك الحين، ومع بداية تداعيات الأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني ومجمل التغيّرات في المشهد اللبناني واهتزاز الاستقرار، وظهور عجز في ميزان المدفوعات وزيادة غير طبيعية في ودائع العملات الأجنبية، ارتفعت هذه النسبة على نحو كبير لتصل إلى ٣،٥ في نهاية عام ٢٠١٦؛ ٤،٢ في نهاية عام ٢٠١٧؛ ٥،٣ في نهاية ٢٠١٨؛ وأخيراً ٧،٣ في نهاية عام ٢٠١٩. وهي اليوم تناهز ٨،٥. ومع هذا المستوى من الاختلاف وفي سياق الأزمة، يبدو بوضوح أنّ الموجودات الخارجية للمصارف لم تعد كافية لتلبية طلبات العملاء لسحب الودائع.

الودائع

أظهر آخر الإحصاءات النقدية الصادرة عن مصرف لبنان في نهاية آذار ٢٠٢٠ تراجعا في الودائع الى ٢٤٧١٣٧ ملياراً و٨٠١،٦ مليون بعد تقلص الودائع المصرفية المقيمة في الأسبوع المنتهي في ١٦ نيسان ٢٠٢٠ بقيمة ٢٤٧٧٢٥ مليار ليرة. ويعزى هذا التقلص إلى انخفاض الودائع المقيمة بالليرة بقيمة ٣٦٨ مليار ليرة وسط تراجع في الودائع الادخارية بالليرة بقيمة ٣٧٠ مليار ليرة وارتفاع طفيف في الودائع تحت الطلب بالليرة بقيمة ملياري ليرة، كما تقلصت الودائع المقيمة بالعملات الأجنبية بقيمة ٣٥٧ مليار ليرة (أي ما يعادل ٢٣٧ مليون دولار). وتقلصت الودائع المقيمة الادخارية بالليرة بنسبة ٢١% وسجلت الودائع المقيمة بالعملات الأجنبية تراجعاً طفيفاً نسبته ٠.٢%

إذاً إنذار جديد توجهه ارقام التراجع المطّرد في الودائع السنوية للقطاع المصرفي التي بلغت ١٤ مليار دولار بين كانون الثاني ٢٠١٩ و٢٠٢٠، وسيصبح الاستثناء هو السماح بالتحويلات المحدودة في حالات الحاجة. وتظهر الميزانيات العمومية الموحدة للبنوك اللبنانية أنه في عام ٢٠١٩ خسرت المصارف اللبنانية ٤٣،٥٦% من قيمة حساباتها في القطاع المالي غير المقيم (أي المصارف المراسلة)، لتستقر قيمة هذه الحسابات على مستوى ٦،٧٧ مليارات دولار. ويلاحظ أنه منذ عام ١٩٩٣ فصاعداً، بدأت فجوة النمو في الاتساع تدريجاً بين ودائع العملات الأجنبية والموجودات الخارجية للنظام المصرفي.

سندات الخزينة وسندات الأوروبوندز

سمح مصرف لبنان للمصارف بالاكتتاب بكامل طروحاتها في فئة الثلاثة أشهر (بمردود ٣،٥٠%) وفئة السنة (بمردود ٤،٥٠%) وفئة الخمس سنوات (بمردود ٦،٠٠%). إلى ذلك، أظهرت نتائج المناقصات بتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠٢٠ اكتتابات بقيمة ٣٦٢ مليار ليرة توزعت بين ٠،٣ مليار ليرة في فئة الستة أشهر (بمردود ٤،٠٠%) و٣٠٠ مليار ليرة في فئة الثلاث سنوات (بمردود ٥،٥٠%) و٦٢ مليار ليرة في فئة السبع سنوات (بمردود ٦،٥٠%). في المقابل، ظهرت استحقاقات بقيمة ١١٦ مليار ليرة، ما أسفر عن فائض اسمي أسبوعي بنحو ٢٤٦ مليار ليرة.

الإنكشاف السيادي للمصارف على ديون الدولة اللبنانية مستمر، وهو يوازي ١٦ مليار دولار و٢٥٤ مليونا (الدولار ١٥١٥ ل.ل.) منها محفظة المصارف من سندات الخزينة اللبنانية التي سجلت ١٦٢٤٠ ملياراً و٧٤٢ مليون دولار، ومحفظة المصارف من سندات الخزينة التي سجلت ٢١٣٥ ملياراً في آذار و٤٣٦،٥ مليون دولار مقارنة بـ٢١٥٦٣ ملياراً و٢٩٧ مليون ليرة في شباط بتراجع ٤٤٧٢ ملياراً و٦٩ مليون ليرة (حوالى ٣ مليارات دولار).

وتطوّرت أسعار سندات الأوروبوندز خلال الفترة الأخيرة بشكل دراماتيكي، وكان أكبر انحدار سجّلته اسعارها يوم ازمة رئيس الحكومة سعد الحريري في السعودية وإجباره على إعلان استقالته، ثم بدأت تسجّل انخفاضات متتالية في الأسعار اعتباراً منذ مطلع ٢٠١٩ انسجاماً مع التطورات السلبية نقدياً ومالياً، وأخيراً سياسياً. وهناك إجماع على أن السبب الرئيسي يكمن في وجود عجز بنيوي في ميزان المدفوعات بدأ في ٢٠١١ واستمر إلى اليوم (يعبّر عجز ميزان المدفوعات عن خروج دولارات من لبنان أكثر من تلك التي دخلت إليه)، ما يعكس أزمة في بنية النموذج الاقتصادي القائم على جذب التدفقات الدولارية من

الخارج. هذه التدفقات تقلّصت تدريجاً إلى أن أصبحت سلبية بالنسبة إلى لبنان وبدأت تأكل من رصيد الاحتياطات الفعلية لدى مصرف لبنان. وعلى رغم لجوء مصرف لبنان إلى تنفيذ هندسات مالية أدّت إلى رفع الفائدة على الودائع بالدولار إلى أكثر من ١١%، وصولاً إلى ١٥%، وعلى رغم الكلفة الباهظة التي دُفعت من ميزانيته من أجل جذب المزيد من التدفقات التي تساهم في إعادة تكوين احتياطاته بالعملات الأجنبية، إلا أن الودائع المصرفية تقلصت بدلاً من أن تنمو، ولا سيما ودائع غير المقيمين، أي الودائع التي تأتي من الخارج بالدولار.

وعندما نشأت قبل بضعة أشهر سوق موازية لسعر الصرف ارتفع بموجبها سعر الدولار مقابل الليرة إلى أبعد من الحدود التي رسمها مصرف لبنان للسعر المعلن بقيمة ١٥٠٧،٥ – ١٥١٤ ليرة مقابل كل دولار. واستمر سعر الليرة بالتراجع إلى أن بلغ حدود الـ ٢٠٠٠ ليرة مقابل الدولار، أي بزيادة نسبتها ٣٢% مقابل سعر مصرف لبنان والى ٣٥٠٠ ليرة.

احتياط المصرف المركزي

حقق احتياط المصرف المركزي (من دون احتساب الذهب) في اذار ما قيمته ٥٣١٣١ ملياراً و٤٧١ مليون ليرة ما يوازي ٣٥ ملياراً و٢٤٤،٨ مليون دولار منها احتياط المصرف المركزي بالعملات ما قيمته ٤٢٥٦١ مليارا و٥٨٩،٩ مليون ليرة، ما يوازي ٢٨ مليارا و٢٣٣،٢ مليون دولار، متراجعا ٣٠٧١ ملياراً و٤٤٠،٩ مليونا في الفصل الاول من ٢٠٢٠، أي ما نسبته ٥،٢٣ في المئة. وكان الاحتياط سجل في كانون الثاني ٢٠٢٠ ما قيمته ٥٥٢٧٨ مليارا و٣٧٣ مليون ليرة، أي ما يوازي ٣٦ مليارا و٦٦٨ مليون دولار منها احتياط المصرف المركزي بالعملات ما قيمته ٤٣٦٥٦ ملياراً و٦٩٧ مليون ليرة، اي ما يوازي ٢٨ مليارا و٩٥٩،٧ مليون دولار.

وحقق احتياط المصرف المركزي (من دون احتساب الذهب) في اذار ما قيمته ٤٢٥٦١ مليارا و٥٨٩،٩ مليون ليرة، ما يوازي ٢٨ مليارا و٢٣٣،٢ مليون دولار مقارنة مع كانون الثاني ٢٠١٩ بما قيمته ٥٩٢١٣ مليارا و٧٩٥ مليون ليرة، ما يوازي ٣٩ مليارا و٢٧٩،٥ مليون دولار منها احتياط المصرف المركزي بالعملات ما قيمته ٤٨١٣٧ مليارا و٧٨٩،٦ مليون ليرة، أي ما يوازي ٣١ مليارا و٩٣٢،٢ مليون دولار.

الميزانية المجمعة للمصارف التجارية

حققت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية في اذار ٣١٤٣٨٨ مليارا و٥٥٧،٦ مليون ليرة (أي انها تفوق أرقام الناتج القومي الإجمالي (اذا قدِّر بـ ٥٠ مليار دولار؟) بحوالى ٤ أضعاف) بتراجع ١٢٤٠٨ مليارات و ٨٠٠ مليون في الفصل الأول من ٢٠٢٠ نسبتها ٣،٨ في المئة. اشارة الى ان الميزانية المجمعة للمصارف التجارية حققت في كانون الثاني ٣٢٢٣٠٠ مليار و٩٠٦ ملايين ليرة بتراجع شهري وصل الى ٤٤٩٦ مليارا و٤٥١ مليونا نسبتها ١،٣٧٥ أي ما يوازي حوالى ٢١٥،٧٠ مليار دولار. وكانت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية حققت ٣٢٦٧٩٧ مليارا و٣٥٧ مليون ليرة، أي ما يوازي حوالى ٢١٥،٧٠ مليار دولار.

اشارة الى أن موجودات المصارف لدى "المركزي" توازي ١١٧ مليارا و ٥١٥ مليون دولار في اذار مقارنة بـ١١٧ مليارا و ٦٨١ مليون دولار، و١٧٧٣٤٥ مليارا و٥١٦،٢ مليونا في بداية السنة.

أزمة السيولة

إذاً، تظهر أزمة السيولة بجلاء داخل النظام المصرفي: البنك المركزي والمصارف التجارية. وما زاد حدّة أزمة السيولة، هو نضوب المصادر الخارجية للدولار من تحويلات واستثمارات مباشرة وتراجع الصادرات وإقفال شبه كامل لباب الاقتراض الخارجي أمام الخزينة بسبب تصنيفاتها السلبية الأخيرة. ومن أجل تبرير شحّ الدولارات النقدية في السوق، ادّعت المصارف أنه تم سحب ٣ مليارات دولار نقداً خلال الأشهر الستة الماضية وأنه تم خزنها في المنازل أو عبرت الحدود، متجاهلة أن لديها ١١٠ مليارات دولار من الودائع بالعملة الأميركية لدى مصرف لبنان، ولو أنها لا تزال تملك احتياطات كافية لكانت استطاعت أن تحرّك ٣ مليارات دولار منها لتمويل شحن كمّية مماثلة من الدولارات نقداً (من الخارج) تعويضاً عما تم سحبه، لكنها عاجزة عن تنفيذ مثل هذه العملية.

هذا المسار، يعني باختصار، أنّ رفع الفوائد والأرباح في الفترة الماضية على التوظيفات مع المصرف المركزي للتحكّم بالسيولة، وامتصاصها، والتعامل مع الأزمة، طاولت آثاره أخيراً الدين العام وكلفته. فهذه الإجراءات فرضت رفع نسبة الفائدة على سندات الخزينة بشكل موازٍ، بعدما جرى تحييدها خلال السنوات الماضية عبر شراء مصرف لبنان سندات الخزينة. ومن المتوقّع أن تطاول الأزمة، أخيراً، كلفة تمويل وإعادة تمويل الدين العام خصوصاً أنّ خدمة الدين مرتبطة حكماً ببنية الفوائد في السوق والتي وصلت الى مستويات متدنية تاريخية.

الكتلة النقدية

تؤكد ارقام الكتلة النقدية ان السياسة جعلت الخزينة والبنك المركزي يطلبان النقد بكثافة؛ الخزينة لتمويل عجزها وهدرها للأموال، والبنك المركزي لتمويل تدخلاته في سوق القطع ضماناً لتثبيت سعر النقد. وتجلّى طلب النقد من قِبلهما من خلال الاقتراض الدولي، خصوصاً الاقتراض الداخلي وتحديداً من المصارف، ما أوصل ودائع القطاع المصرفي لدى البنك المركزي إلى ما قيمته ١١٠ مليارات دولار مقوّمة بالدولار حالياً، من أصلها ٧٠ مليار دولار مودعة بالعملة الأميركية. والمصرف المركزي يدفع فوائد مرتفعة على ودائع المصارف لديه بالدولار تصل إلى ١٦% على الحسابات المجمّدة على ٣ و٥ و٧ سنوات، وسجلت

الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م٤) تقلصاً أسبوعياً قيمته ٤٩٦ مليار ليرة وسط ارتفاع في حجم النقد المتداول بالليرة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة وزيادة في سندات الخزينة المكتتب بها من القطاع غير المصرفي بقيمة ٣٤ مليار ليرة. ويذكر في هذا السياق أن حجم النقد المتداول بالليرة سجل اتساعاً لافتاً نسبته ٤٩% منذ بداية العام ٢٠٢٠.

أ- سجلت السيولة الجاهزة بالليرة كتلة (م١) سنويًا زيادة قدرها ٥،٣١٦ مليارا و٣٢٤ مليونا في الفصل الاول من ٢٠٢٠، وكانت سجلت زيادة ٤٣% بين ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

ب- تراجعت كتلة (م٢): السيولة المحلية الخاصة ٣٧٨٦ مليارا و٧٤٠،٥ مليونا، وكانت قد تراجعت: ١٩٤٠مليارا و٧٩٨،٨ مليونا وسجلت ٦١٥٤٢ مليارا و ٩٨١ مليون ليرة، وهي تشمل M1 مضافا إليها الودائع لأجل (لا يمكن تحويلها إلى وسائل دفع عند الطلب) وودائع الادخار القصيرة الأجل وودائع التوفير وهي اقل سيولة من.M1- M3

ت – تراجعت كتلة (م٣) ٦٣٤٧ مليارا و٦٨١ مليونا في الفصل الأول من ٢٠٢٠، و٢٩٩٩ مليارا و٩٥٨،١ مليون ليرة في شباط . وهي تشمل M2 مضافا إليها ودائع الحكومة لدى البنوك كالسندات وأذونات الخزانة.

ث – تراجعت كتلة (م٤) ٦٠٤٧ مليارا و٣١٠ ملايين ليرة في الفصل الأول من ٢٠٢٠.

وكانت الكتلة النقدية زادت عام ٢٠١٩ ٩٦% اي حوالى ٤٨٠٩ مليارات و٢٢٠ مليونًا، وكانت الزيادة الأكبر في الشهر الأخير من السنة ٢٠%. أما زيادة الفصل الأخير فكانت ٨٧%. وفي تفصيل هذه الزيادات:

السؤال الأهم

هل يمكن القطاع المصرفي استعادة الثقة وهو يرزح تحت ازمة السيولة المصرفية التي تعيد رسم صورة القطاع المصرفي اللبناني بموازاة الوقائع المتسارعة للتراجع المالي؟

المصارف التجاريّة تعاني منذ مطلع السنة الجارية من تحويل المودعين أموالهم إلى حسابات جارية بدل الحسابات المجمّدة أو حتّى سحبها نقداً للادّخار في المنازل. وبذلك، تسبّبت هذه العمليّات بزيادة المستوى الأوّل من الكتلة النقديّة مع زيادة نسبة الأموال المدّخرة على شكل نقود ورقيّة في المنازل، أو تلك المودعة في الحسابات الجارية في انتظار سحبها نقداً تدريجاً وفقاً للقيود الموضوعة على عمليّات السحب.